اقترح الخبير المصرفي محسن علي، تأسيس مصارف متخصصة برأسمال عال لتمويل المشاريع الاستثمارية في البلد، مؤكداً أن العملية الاستثمارية تحتاج الى بنوك رصينة تلبي احتياجات المستثمر. فيما اعلن مدير مصرف الرشيد عن وضع خطة مالية لتمويل مشاريع بناء المجمعات السكنية الاستثمارية في بغداد وعدد من المحافظات للمساهمة في الحد من أزمة السكن.

مقترح تأسيس مصارف متخصصة بالاستثمار

مشاريع استثمارية قيد التنفيذ (ارشيف)

□ بغداد /المدى

وقال علي في تصريحات صحفية إن المصارف العراقية الخاصة بدأت تتطور في عملها وتستخدم التكنولوجيا الحديثة لمواكبة الأنظمة المصرفية العالمية لافتاً الى انها تواجه تحديات من قبل مؤسسات ودوائر الدولة التي تدعو الى عدم التعامل مع المصارف الأهلية، ما قلل من فاعليتها في المساهمة في العملية الاستثمارية للبلد وتنمية الاقتصاد الوطني.

وأضاف: إن العملية الاستثمارية في العراق تحتاج الى تأسيس مصارف رصينة متخصصة للاستثمار تقوم بتلبية متطلبات المستثمر الاجنبي وتؤمن له استيراد المعدات المطلوبة في المشروع الذي ينوي استثماره، إضافة الى تأدية المستحقات المالية للمتعاقدين من اجل تسهيل عمل المستثمرين في العراق.

وأشار الى أن المصارف العراقية تقوم بتلك المهام في الوقت الحاضر لكنها غير قادرة على الإسراع بتمشية أمور الاستثمار، لذا القنوات المصرية ستسهل العمل على ذلك كونها متخصصة بالاستثمار.

في الوقت نفسه أفاد مدير مصرف الرشيد كاظم ناشور، بأن مصرفه وضع خطة مالية لتمويل مشاريع بناء المجمعات السكنية الاستثمارية في بغداد وعدد من المحافظات للمساهمة في الحد من أزمة السكن.

وقال ناشورفي تصريحات صحفية إن مصرف الرشيد وضع خطة مالية لتمويل المشاريع الاستثمارية لبناء المجمعات السكنية في بغداد وعدد من المحافظات، مبيناً، أن المشروع ذات جدوى اقتصادية وسيعطي فرصا لنجاح المشاريع الاستثمارية من خلال قياس حجم الطلب على شراء الوحدات السكنية والقدرة الشرائية لدى السكان في المناطق المقام بها المشروع.

وأضاف: أن المصرف سيقوم بتمويل المشاريع المهمة في ضوء عوامل مهمة منها القدرة المالية للمستثمر والتوقعات التي تحيط بالمشروع من نجاح أو خسارة، لحل أزمة السكن في العراق وتوفير مساكن حديثة للمواطنين.

وذكر: أن المصرف سيرصد إمكانيات مالية تكفي المشاريع التي تندرج ضمن خطته المالية للعام الحالي، وسيؤجل تمويل بعض المشاريع للعام المقبل.

وأوضح: أن المصرف يسعى لإيجاد مصادر تمويل أخرى من خلال المشاركة مع مصارف محلية ودولية لتمويل المشاريع الاستثمارية. ويذكر أن النظام المصرفي في العراق يتكون من ثلاثة وأربعين مصرفا فضلا عن البنك المركزي وتتوزع حسب الملكية بين (٧) مصارف حكومية و(٣٠) مصرفا أهليا بضمنها (٧) مصارف إسلامية إضافة الى (٦) مصارف أجنبية.

برلماني ينتقد صيغة الموازنة التكميلية

□ بغداد /المدى

انتقد عضو اللجنة المالية عبدالحسين الياسري، الموازنة التكميلية، مشيراً الى أنها صيغت بطريقة لا تنسجم مع طبيعة قانون الإدارة المالية الذي ينص على طرحها عند حدوث حالات طارئة في البلد.

وقال الياسري بحسب(الوكالةالاخبارية للانباء): أن قانون الإدارة المالية رقم (٩٥) لسنة (٢٠٠٤) أكد أن الموازنة التكميلية تصاغ عند حدوث تدهور في الوضع الاقتصادي للبلد موضحاً ان تعديل فقرات موازنة (٢٠١٢) من قبل مجلس النواب أجاز طرح الموازنة التكميلية عند حصول فائض مالي في الإيرادات المتحققة من النفط.

واضاف : ان هذا جعل أعضاء مجلس النواب ينشطرون الى قسمين احدهما يذهب الى عدم تشريع قانون الموازنة التكميلية ويعتبرها مخالفة قانونية والآخر يرى ضرورة تشريعها لأن الموازنة العامة اوصت بذلك.

وأشار الى أن تشريعها خلال الفترة الحالية غير ضروري لأن الموازنة العامة عندما وضعت تحت سعر برميل النفط بـ(٨٥) دولارا كان برميل النفط يباع بـ(١١١) دولارا، بينما الآن بدأت أسعار البترول تتجه نحو الهبوط بسبب الأزمات الاقتصادية الدولية، ما يثير المخاوف من احتمال عدم حصول فائض مالي خلال النصف الثاني من العام الحالي بسبب انخفاض أسعار النفط أو ربما حدوث مشاكل في عملية إنتاج وتصدير النفط العراقي.

وتابع : أن الموازنة التكميلية خلت من مشروع توزيع (٢٥٪) من الفائض المالي للشعب الذي نصت عليه الموازنة العامة، ما اثار غضب بعض النواب وستدفعهم الى عدم التصويت عليها، مشيراً الى ان الحكومة بررت ذلك وقالت ان الفائض المالي سيوزع للشعب ليس نقداً وإنما على شكل مشاريع تقدم الخدمات للمواطنين كمشاريع الطاقة الكهربائية أو البنى التحتية.

وأقرت الحكومة الموازنة التكميلية لعام ٢٠١٢ الحالي بمبلغ يصل الى نحو (١١) تريليون دينار عراقي وسيتم تسليمها الى مجلس النواب للمصادقة عليها، وتتضمن تخصيص (٤٠) ألف درجة وظيفية كحاجة فورية ضمن الموازنة التكميلية.

مصدر مطّلع: ٤ مليارات دولار تهرّب شهريا عبر مكاتب التحويل

□ بغداد / المدى

كشف عضو اللجنة المالية البرلمانية علي الصجري عن وجود معلومات تشير الى قيام مكاتب الصيرفة بتهريب ٤مليارات دولار عبر مكاتب الصيرفة داعياً البنك المركزي الى التدقيق في عملية تحويل الاموال الى الخارج .

وقال الصجري لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا) ان المعلومات تشير الى قيام مكاتب الصيرفة وشركات التحويل الخارجي بتحويل ما يقارب ٤ مليارات دولار شهريا الى خارج العراق بدعوى تمويل عمليات استيراد بضائع الى البلد ، في الوقت الذي نلمس دخول نسبة ضئيلة من هذه البضائع ما يعني وجود عمليات مريبة وتهريب للعملة الصعبة.

واضاف ان الامر يتطلب المزيد من الضوابط والتدقيق في عمليات التحويل ، ونعتقد انه من الافضل ان يتم فتح اعتمادات مصرفية داخل العراق وفق نظام (L.C) لضمان عدم افراغ البلد من العملة الصعبة ونوه الى ان غالبية هذه المكاتب والشركات تدار من قبل متنفذين في الدولة وسياسيين كبار عن طريق عوائلهم او اقاربهم ، فيما يتم استخدام وثائق مزورة بشأن عقود الاستيراد وغيرها ، وهذه عمليات فساد كبيرة يجب ان تتولى الجهات المختصة التحقيق بها.

واشار الى ان المواطن الان بدأ يفقد الثقة بالعملة الوطنية لاسيما بعد تعدد التصريحات بشأن تغييرها من عدمه ، واصبح يعتمد على الادخار بالدولار بدلا من الدينار العراقي وهذا امر مؤسف، وان رفع الاصفار عن العملة لن يغير شيئا مع كل هذه الاموال التي تهرب الى الخارج.

وشدد الصجري على ضرورة التنبه الى هذا الامر والعمل بجدية على الحد منه حفاظا على الاقتصاد العراقي من الانهيار ، وحفاظا على العملة العراقية التي ما ان شهدت تحسنا نسبيا بسعر الصرف امام الدولار حتى عادت لتنخفض ثانية.

إدراج خمس شركات ضمن القائمة السوداء في كركوك

□ كركوك/ المدى

قالت محافظة كركوك إن وزارة التخطيط أدرجت خمس شركات ضمن القائمة السوداء بسبب تأخيرها بتنفيذ المشاريع، وفيما وجهت إنذارا لـ٦٤ شركة أخرى بسبب تلكؤها بمشاريعها، وأكدت أنها صرفت أكثر ٧٥ مليار دينار ضمن موازنتي البترودولار وتنمية الأقاليم البالغة ٩١٨ مليار دينار.

وقال معاون المحافظ للشؤون الفنية علي حمادي لـ"السومرية نيوز"، وضعت خطة لمراقبة المشاريع التي تنفذ من قبل الشركات"، مبينا أن "وزارة التخطيط أدرجت خمس شركات للمقاولات ضمن القائمة السوداء بسبب تلكؤها وتأخير بتنفيذ المشاريع في المحافظة".

وأضاف حمادي أن "المحافظة أنذرت ٦٤ شركة أخرى بتنفيذ مشاريعها ضمن المدة المحددة لها"، عازيا سبب ذلك "لعدم التزام تلك الشركات بالمواعيد المحددة لتنفيذ المشاريع التي أحيلت لهم، إضافة إلى أن البعض الآخر يقوم باستلام أكثر من مشروع في وقت واحد مما يؤدي إلى تأخرها بانجاز المشروع".

وأشار حمادي إلى أنه "تم صرف أكثر من ٥٩ مليار دينار من موازنة تنمية الأقاليم، التي رصدت للمحافظة للعام الحالي، فضلا عن صرف نحو ١٦ مليار دينار من موازنة البتر ودولار"، لافتا إلى أن"محافظ كركوك أوعز بضرورة الإسراع بصرف وإحالة وتنفيذ مشاريع تنمية الأقاليم والتنسيق مع مجلس المحافظة لوضع آلية تضمن الدقة والمهنية والسلامة للمشاريع المستقبلية والحالية".

وتابع حمادي أن "كركوك تشهد ثورة عمرانية من خلال تنفيذ عشرات المشاريع الإستراتيجية فيها"، معتبرا أن "المحافظة سوف تتغير بشكل كامل، خلال العام المقبل بعد إرساء البنى التحتية للمدينة".

يذكر أن موازنة محافظة كركوك للعام الحالي ٢٠١٢، تبلغ ٩١٨ مليار دينار بشقيها البترودولار وتنمية الأقاليم، حيث تسعى إدارة المحافظة لتنفيذ عشرات المشاريع الإستراتيجية من خلال إكساء الشوارع ومد خطوط المجاري الخاصة بتصريف مياه الأمطار أو تلك الخاصة بتصريف المياه الثقيلة.

البورصة تغلق مرتفعة بنسبة (١,٥١٪) نقطة

□ بغداد / المدى

أغلق سوق الاوراق المالية جلسته الاعتيادية مرتفعا بنسبة (١,٥١٪).وذكر المكتب الإعلامي للسوق في بيان تلقت المدى نسخة منه إن"مؤشر السوق سجل عند الإغلاق (١١٥,٩٥) ، وبنسبة تغيير بلغت (١,٥١)"، مبينا أن" القيمة المتداولة سجلت (٢,٢٠٢,٥٤٤,٣٢٥)، فيما بلغت الأسهم المتداولة (١,٤٨٤,٩٣٣,٠٧٠)" .

وأضاف انه" جرى خلال الجلسة تداول (٣٣) شركة مساهمة من أصل (٨٤) شركة مدرجة ألكترونيا" ،لافتا إلى " ارتفاع أسعار أسهم (١٨) شركة ، فيما انخفضت أسعار أسهم (٧) شركة " .

ونوه أن " أسهم شركات الهيئة العامة بلغ (١٠) والمتوقفة بقرار من الهيئة (٩) شركات ، "،لافتا إلى أن" عدد الصفقات التي تداولتها الجلسة بلغت(٥١٦)"

. وأوضح أن" قطاع المصارف شارك بـ(١٤) ، حيث بلغت الأسهم المتداولة للقطاع (١,٤١٤,٥٠٢,٥٥٩) وبقيمة بلغت (١,٤٠٤,٦١٨,٨٤٧)".

وأشار إلى أن" أسهم قطاع التأمين شاركت بـ(١) شركة بلغت الاسهم المتداولة فيه (٥٠٠,٠٠٠) ،فيما بلغت القيمة التداولية (٤٦٠,٠٠٠) ،فيما شارك قطاع الخدمات بـ(٣)شركات بلغت(٢٤,١٧٩,٥٣٨) وبقيمة تداولية بلغت (١٠٥,٩٨٤,٠١٩)،فيما شارك قطاع الصناعة بـ(١٠) شركات ، حيث بلغت الأسهم المتداولة (٢٧٥,٦٩٩,٧٧٤)،وبقيمة تداولية بلغت (٢٢٠,٧٢١,٠٦١) ".

وتابع أن" قطاع الفنادق شارك بـ(٣) شركات بلغت أسهمه التداولية (٤,٤٤٢,٦٧١)،وبقيمة تداولية بلغت(١٣٦,٣٠٣,٣٤٢)،أما قطاع الزراعة فقد شارك بـ (٢) شركة بلغت أسهمه التداولية (١,٤٨٤,٩٣٣,٠٧٠) ، وبقيمة تداولية بلغت(٢,٢٠٢,٥٤٤,٣٢٥) .

النفط تسعى لفسخ عقد شركة توتال الفرنسية

□ بغداد / المدى

تسعى وزارة النفط الغاء عقد شركة توتال الفرنسية في حقل حلفاية النفطي في محافظة ميسان، مبينة أن ذلك جاء بعد توقيعها اتفاقات لتطوير النفط بإقليم كردستان، فيما أكدت أن العراق يستعد لدعوة شركات النفط العالمية لتطوير حقل الناصرية النفطي العملاق.

وقال مدير العقود والتراخيص النفطية بالوزارة عبد المهدي العميدي إن العراق يسعى إلى إلغاء حصة شركة توتال الفرنسية في حقل حلفاية النفطي في محافظة ميسان، بعد توقيع الشركة اتفاقات لتطوير النفط في مناطق إقليم كردستان"، مهددا بـ"فسخ عقد أي شركة توقع اتفاقا مع كردستان بدون موافقة وزارة النفط".

وأضاف العميدي أن "العراق يستعد لدعوة شركات النفط العالمية لتطوير حقل الناصرية النفطي العملاق وبناء مصفاة في جولة عطاءات سيتم تحديد موعدها قريبا". وكانت الحكومة قد حذرت، في حزيران ٢٠١٢، الشركات الفرنسية من توقيع عقود نفطية مع إقليم كردستان وأي سلطات محلية أو إقليمية أخرى، مؤكدة أن ذلك سيؤدي إلى إلغاء عقود تلك الشركات معها. وأعلنت شركة توتال الفرنسية، في الـ٣١ من تموز الماضي، أنها وقعت اتفاقا لشراء حصة في منطقتين نفطيتين في إقليم كردستان، في وقت حذرت الحكومة المركزية من أن هذه الخطوة ستكون مخالفة للقانون.

وفازت شركات CNBC الصينية وبتروناس الماليزية وتوتال الفرنسية، بتطوير حقل الحلفاية النفطي بمحافظة ميسان، ضمن جولة التراخيص الثانية، التي قدمت عطاءً بدولار واحد و ٤٠ سنتا على كل برميل نفط، وبإنتاج ٥٣٥ ألف برميل يوميا.

في الوقت نفسه أعلنت حكومة إقليم كردستان أنها ستستأنف تصدير النفط خلال الأسبوع الأول من آب الجاري، مبينة أن القرار جاء بهدف بناء الثقة بين الإقليم والحكومة الاتحادية ومعالجة المشاكل المتعلقة بالنفط والغاز في العراق، أعربت عن أملها باستجابة الحكومة العراقية لهذه الخطوة، ودفع مصاريف شركات النفط وتنفيذ النقاط التي تم الاتفاق عليها.

وقالت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان في بيان صحفي إن حكومة إقليم كردستان قررت استئناف تصدير النفط من إقليم كردستان بعد جهود سياسية ودبلوماسية"، مبينة أن "القرار يهدف لبناء الثقة مع الحكومة العراقية ومعالجة المشاكل المتعلقة بالنفط والغاز". وأضاف البيان أنه "تم إقناع شركات النفط العاملة في الإقليم باستئناف تصدير النفط، رغم اعتراضهم المبدئي لعدم وجود ضمانة بدفع مستحقاتهم من قبل الحكومة العراقية".

وأشار البيان إلى أن "الإقليم سيصدر (١٠٠) ألف برميل يوميا لمدة شهر، وإذا قررت الحكومة العراقية دفع مصاريف الشركات سيتم زيادة الإنتاج إلى (٢٠٠) ألف برميل يوميا"، معربة عن أملها بـ"استجابة الحكومة العراقية لهذه الخطوة، ودفع مصاريف شركات النفط وتنفيذ جميع النقاط التي تم الاتفاق عليها بين الإقليم وبغداد".

ارتفاع نسبة البطالة في ديالى بنحو ٧٠٪

□ بغداد / وكالات

ذكرت برلمانية عن محافظة ديالى ان نسبة البطالة في صفوف ابناء المحافظة تزيد على ٧٠٪.

وقالت ناهدة الدايني بحسب/ واب/ ان "عوامل عدة اسهمت في تنامي معدلات البطالة داخل محافظة في السنوات الماضية لتصل الى اكثر ٧٠٪ أبرزها الاضطرابات الأمنية وانعكاساتها على القطاعات الحيوية التي توفر فرص عمل للعاطلين". وأضافت الدايني ان "ارتفاع نسب البطالة لم يتوقف ضرره في البعد الاجتماعي بل امتد الى الشأن الأمني وأصبح عاملا اضافيا في إدامة زخم اعمال العنف بعدما جرى استغلال الكثير من العاطلين عن العمل من قبل الجماعات المسلحة للانخراط في اعمال العنف". وتسببت اعمال العنف في ديالى في إلحاق ضرر بالغ في قطاعات حيوية هامة ابرزها الزراعة والصناعة والتي كانت توفر مصادر رزق لآلاف الاسر في مختلف مناطق المحافظة.

تنفيذ ٤٢ مشروعاً بمجال الكهرباء

□ بغداد / المدى

كشفت وزارة الكهرباء عن تنفيذ ٤٢ مشروعا في ثلاثة قطاعات هي الإنتاج والنقل والتوزيع، مشيرة إلى أن أدنى نسبة في تنفيذ المشاريع تجاوزت الـ٥٠٪. ويعاني العراق من نقص حاد في الطاقة الكهربائية ولا تزال الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم الواحد.

وتأتي الانقطاعات المتكررة في الكهرباء على رأس شكاوى السكان وخاصة في فصل الصيف عندما تتجاوز الحرارة ٥٠ درجة مئوية.

وقال المتحدث باسم الوزارة مصعب المدرس بحسب (آكانيوز) إن "وزارة الكهرباء تنفذ حاليا ٤٢ مشروعا في قطاعات الإنتاج والنقل والتوزيع منها ٤٠ مشروعا مخصصة لقطاع الإنتاج".

وأوضح المدرس أن "المشاريع الـ٤٠ الخاصة بالمحطات التوليدية تتراوح نسب انجازها من ٥٠ إلى ٩٠ ٪ وقسم منها قد دخل الخدمة الشهر الماضي وستدخل باقي المحطات التوليدية الخدمة تباعا".

وأضاف أن "المشاريع التي سينتهي تنفيذها بنهاية العام المقبل ستضيف طاقة كهربائية إلى المحطة الوطنية لصبح مجموع الطاقة المنتجة قرابة ٢٠ ألف ميغاواط وهي أكثر من الاحتياط الفعلي المحلي".

ويسعى مجلس النواب لاستجواب وزير الكهرباء الحالي كريم عفتان على خلفية تدني نسب إنتاج الطاقة الكهربائية في البلاد.

وتولى عفتان إدارة وزارة الكهرباء خلفا للوزير المستقيل رعد شلال الذي كشف خلال ترؤسه الوزارة عن اكبر ملف فساد بعقدين من الكهرباء وهمبين بلغا ١,٧ مليار دولار.

وحصة حقيبة وزارة الكهرباء من استحقاق كتلة الحل المنضوية في القائمة العراقية وفقا لمبدأ تقاسم المناصب الذي اعتمد خلال تشكيل الحكومة.